

الإفصاح المحاسبي ودوره في تنشيط سوق الأوراق المالية مع الإشارة إلى حالة الجزائر

الأستاذة: سليمة نشنش

جامعة أمحمد بوقرة بومرداس

الملخص: تؤدي المعلومات دور هام في تنشيط سوق الأوراق المالية وكذا بالنسبة للمتدخلين فيه فالكثير من الجهات تحتاج إلى هذه المعلومات لاستخدامها في اتخاذ قرار الاستثمار، فتوفر المعلومات الموثوق فيها وخاصة المعلومات المحاسبية يؤدي إلى زيادة حجم السوق وتخفيض تكلفة العمليات وزيادة عدد المتعاملين في سوق الأوراق المالية وهذا ما يؤدي إلى زيادة العائد في التعاملات وبالتالي تحقيق التنمية الاقتصادية ففي ظل غياب هذه المعلومات أو عدم توافرها بالشكل المطلوب يتحول سوق الأوراق المالية من لعبة عادلة إلى لعبة يحكمها الحظ والصدفة.

تهدف هذه الورقة البحثية إلى الإجابة على السؤال الموالي: ما هو الإطار العام للإفصاح المحاسبي؟ وما هو دوره في تنشيط سوق الأوراق المالية مع الإشارة إلى حالة الجزائر؟

الكلمات المفتاحية: الإفصاح المحاسبي، سوق الأوراق المالية، القوائم المالية، عدم تماثل المعلومات.

Abstract: Information plays an important role in stimulating the capital market, as well as for its participants, in a way that many parties and individuals need this information for use in making investment decision. The availability of reliable information, especially accounting information, leads to increased market size, reduces the cost of transactions and increases the number of dealers in the stock market, which, in turn, leads to increased return on trading and, thus, achieves economic development. In fact, under the absence of this information or its unavailability under the required form, the stock market shifts from a fair play into one ruled by luck and chance. This research paper aims to answer the

— الإفصاح المحاسبي ودوره في تنشيط سوق الأوراق المالية مع الإشارة إلى حالة الجزائر —

following question : What is the general framework for accounting disclosure? and what is its role in stimulating the stock market with reference to the case of Algeria?

Key words: accounting theory, disclosure, stock market, financial statements, information asymmetry.

مقدمة

يرتبط الاستثمار بالعديد من الآليات التي تمكنه من تحقيق مختلف مشاريع التنمية، ولعل من أهمها الآليات التمويلية والتي تتمثل في البحث عن مصادر المدخرات في المجتمع بالإضافة إلى الوسائل الكفيلة بتعبئتها لتأدية الأغراض المنوطة بها.

من أجل هذا وجب توفر هيكل مالي متطور يضمن التمويل المستمر والمتمثل في سوق الأوراق المالية والتي تعمل على الجمع بين الأعوان الاقتصاديين ذو الفوائض المالية مع الأعوان الاقتصاديين ذوي العجز المالي وكذا التخصيص الكفء للموارد المالية المتاحة وذلك من خلال تنوع الأدوات المالية المتداولة فيها وكذا فرص الاستثمار المقدمة من مختلف المتعاملين.

وحتى تضمن السوق المالية دورها والمتمثل في إقبال والتقاء أكبر عدد من المستثمرين والمصدرين للأوراق المالية دون تفضيل أحد على الآخر أصبح من الضروري أن تسود فيها الشفافية والوضوح مما يؤدي إلى تساوي مختلف المتعاملين.

وبما أن الحصول على المعلومة يعني اكتساب القدرة فإن جميع المستثمرين يسعون إلى التعامل في السوق الذي يضمن لهم المساواة خاصة من حيث حصولهم على المعلومات. وبالتالي تعاملهم في سوق متوازنة تتساوى فيها جميع الفرص وتقل فيها الخطورة، لكن في الحقيقة هذا الأمر صعب المنال لذلك تقوم سلطات مخولة من قبل الدولة على تسيير ومراقبة السوق المالية من أجل ضمان حد أدنى من المساواة، لكن تلاقي

— الإفصاح المحاسبي ودوره في تنشيط سوق الأوراق المالية مع الإشارة إلى حالة الجزائر —

هذه السلطات مشاكل جمة بداية من اختيار المعلومات الواجب نشرها إلى وقت نشرها وإلى ضمان وصولها لكل المستثمرين في نفس الوقت بدون تمييز وبدون تكاليف إضافية.

تناول هذا البحث العناصر الموالية: تعريف الإفصاح المحاسبي وشروطه، وأهميته، الأطراف المهتمة به، كيفية وتوقيت الإفصاح عن المعلومات المحاسبية، أنواع المعلومات في سوق الأوراق المالية والمعلومات الواجب نشرها عند الدخول إلى سوق الأوراق المالية بالجزائر.

أولاً- تعريف الإفصاح المحاسبي وشروطه

1-تعريف الإفصاح المحاسبي

نظرا للأهمية الكبيرة التي يتمتع بها الإفصاح المحاسبي واختلاف الجهات المستفيدة من المعلومات المنشورة في القوائم المالية فقد أعطيت عدة تعاريف له منها ما يلي:

- الإفصاح أحد المبادئ الهامة التي يركز عليها العمل المحاسبي المعاصر وذلك لارتباطه بإحدى الوظائف الرئيسية للمحاسبة وهي وظيفة الاتصال، فعن طرق الإفصاح يتم تعميم وإعداد التقارير المالية التي تهدف إلى إشباع حاجات مستخدميها من المعلومات المحاسبية التي تصور بدقة الأحداث الاقتصادية التي أثرت بالمنشأة خلال فترة النشاط، كما تعرض المعلومات التي تعلن عن خطط وتوقعات الإدارة المستقبلية.¹

- الإفصاح هو أن تظهر القوائم المالية جميع المعلومات الأساسية في المؤسسة ونتائج أعمالها والتي تهم الفئات الخارجية بشكل دقيق وواضح، يساعدها في اتخاذ القرارات الرشيدة.

- كما يعرف بأنه تقديم البيانات والمعلومات إلى المستخدمين بشكل مضمون وصحيح وملئم لمساعدتهم في اتخاذ القرار.

— الإفصاح المحاسبي ودوره في تشييط سوق الأوراق المالية مع الإشارة إلى حالة الجزائر —

- كما يعرف كذلك بأنه عرض المعلومات المالية للمستثمرين والمساهمين والدائنين وغيرهم بطريقة تسمح بالتنبؤ بمقدرة المؤسسة على تحقيق الأرباح في المستقبل، ومقدرتها على سداد التزاماتها.
- من التعاريف السابقة، يمكن استنتاج أن الإفصاح المحاسبي هو العرض الكمي أو الوصفي لمعلومات فعلية أو تقديرية في القوائم المالية من أجل مساعدة المستثمر على اتخاذ قرارات استثمارية ملائمة.

2- شروط الإفصاح المحاسبي

- هناك عدة شروط لا بد من توافرها للإفصاح المحاسبي منها الآتي:²
- أن يكون الإفصاح المحاسبي في القوائم المالية واضحاً وبدون أي غموض مع مراعاة عامل الزمن، بحيث تكون هذه القوائم وملحقاتها جاهزة في الوقت المناسب بدون تأخير حتى لا تفقد فائدتها.
- يجب أن يكون الإفصاح المحاسبي موجهها لكافة الفئات المهمة بالمؤسسة دون تمييز فئة عن أخرى.
- يجب مراجعة عنصر التكلفة والفائدة بحيث تفوق الفائدة المتوقعة من عملية الإفصاح التكلفة بكثير. وغالبا ما يتم تقسيم التكلفة إلى تكلفة مباشرة وتكلفة غير مباشرة حيث تتمثل التكلفة المباشرة للإفصاح المحاسبي في تكلفة جميع وتشغيل البيانات، تكلفة الطباعة، تكلفة المراجعة وتكاليف النشر.
- أما بالنسبة للتكلفة غير المباشرة فتتمثل في التأثير السلبي الذي يمكن أن تسببه المعلومات المفصّل عنها على مصالح المؤسسة.
- يهدف الإفصاح المحاسبي إلى تقليل الفجوة الواقعة بين مستخدمي القوائم المالية ومعديها، حيث أنه يساعد على اتخاذ وترشيد القرارات.

— الإفصاح المحاسبي ودوره في تشييط سوق الأوراق المالية مع الإشارة إلى حالة الجزائر —

- يجب أن يضيف الإفصاح المحاسبي تغييرا على قرار مستخدمي القوائم المالية وذلك لمساعدته في الوصول إلى القرار الأمثل.

ثانيا - الأطراف المهتمة بالإفصاح المحاسبي

ينتصف مستخدمو القوائم المالية والبيانات المحاسبية من خارج المؤسسة بأن لديهم نطاقا واسعا ومتضاربا من المصالح، ولكل من هذه الأطراف هدف معين من تحليل وتفسير القوائم والبيانات المالية، حيث تختلف الحاجة للمعلومات ونوعها حسب الخيارات التي يواجهها مستخدم هذه المعلومات، وتتكون الفئات التي تستخدم القوائم المالية مما يلي:³

- المستثمرون: مقدمو رأس المال ومستشاريهم مهتمون بالمخاطرة الملازمة لاستثماراتهم والعائد المتحقق منها، إنهم يحتاجون لمعلومات تعينهم على اتخاذ قرارا للشراء، والاحتفاظ بالاستثمار أو البيع كما كان المساهمون مهتمين بالمعلومات التي تعينهم على تقييم قدرة المشروع على توزيع الأرباح.

- الموظفون: الموظفون والمجموعات الممثلة لهم مهتمون بالمعلومات المتعلقة باستقرار وربحية رب العمل كما أنهم مهتمون بالمعلومات التي تمكنهم من تقييم المؤسسة على دفع مكافأتهم وتعويضاتهم، ومنافع التقاعد وتوفير فرص العمل.

- المقرضون: المقرضون مهتمون بالمعلومات التي تساعد على تحديد فيما إذا كانت قروضهم والفوائد المتعلقة بها سوف تدفع لهم عند الاستحقاق.

- الموردون والدائنون التجاريون الآخرون: الموردون والدائنون الآخرون مهتمون بالمعلومات التي تمكنهم من تحديد ما إذا كانت المبالغ المستحقة لهم ستدفع عند الاستحقاق.

— الإفصاح المحاسبي ودوره في تنشيط سوق الأوراق المالية مع الإشارة إلى حالة الجزائر —

- العملاء: العملاء مهتمون بالمعلومات المتعلقة باستمرارية المنشأة، خصوصاً عندما يكون لهم ارتباط طويل الأجل معها أو اعتمادهم عليها.
- الحكومات ومؤسساتها: تهتم الحكومات ومؤسساتها بعملية توزيع الموارد وبالتالي نشاطات المؤسسات، وتحديد السياسات الضريبية.
- الجمهور: تؤثر المؤسسات على أفراد الجمهور بطرق متنوعة، على سبيل المثال، قد تقدم المؤسسات مساعدات كبيرة للاقتصاد بطرق مختلفة منها عدد الأفراد الذين تستخدمهم.
- إدارة المشروع : تحتاج إدارة المشروع سواء الإدارة العليا أو الإدارة التنفيذية إلى كثير من المعلومات المالية الواردة بالتقارير المالية لمساعدتهم على اتخاذ القرارات الخاصة بالإنتاج أو التوزيع أو الحصول على قروض أو عند المفاضلة بين شراء أصل من الأصول أو بين استجاره من الغير.

ثالثاً - كيفية الإفصاح المحاسبي

توجد العديد من الأساليب التي يمكن استخدامها لغرض الإفصاح المحاسبي عن المعلومات وبيان أثر الأحداث الاقتصادية في القوائم المالية أو الملحق، وحتى لا تكون عملية الإفصاح المحاسبي غير منظمة وعشوائية هناك مجموعة من الأساليب العامة للإفصاح والتي تتمتع بدرجة عالية من القبول والاتفاق منها:⁴

1- في صلب القوائم المالية

يتم إظهار المعلومات الهامة ذات الصيغة الرقمية في إحدى القوائم المالية الآتية: قائمة المركز المالي وتظهر أصول وخصوم المؤسسة، قائمة الدخل وتحتوي على عناصر الإيرادات والتكاليف والمصروفات، وقائمة مصادر واستخدامات الأموال وتحتوي على مصادر التمويل واستخداماته.

— الإفصاح المحاسبي ودوره في تنشيط سوق الأوراق المالية مع الإشارة إلى حالة الجزائر —

2- المصطلحات والعرض التفصيلي

يمكن أن تؤدي العناوين الواضحة والأوصاف الملائمة لعناصر القوائم إلى الفهم الجيد لها، وقد تكون المصطلحات الفنية مفيدة إذا انطوت على معان دقيقة وكانت معرفة جيدا بصفة عامة.

3- الملاحظات الهامشية

تستخدم لتوضيح أو تفسير أو إضافة معلومات أقل أهمية والمتعلقة بعناصر القوائم المالية، ويمكن أن تحتوي على معلومات كمية أو وصفية، وتكون عادة في شكل ملاحظات ترفق بالقوائم المالية أو تظهر أسفلها مثل الإفصاح عن الطرق المحاسبية المتبعة في قياس الأصول والخصوم.

وتقدم الملاحظات الهامشية عدة مزايا لمستخدميها منها:⁵

- الإفصاح عن معلومات وصفية (غير كمية).
- الإفصاح عن مقدار كبير من التفاصيل أكثر مما تم عرضه في القوائم المالية.
- الإفصاح عن معلومات كمية أو وصفية ذات أهمية ثانوية.

4- الملاحق

تشمل الملاحق قوائم إضافية ترفق مع القوائم المالية الأصلية، ويتم من خلالها إعطاء تفاصيل عن بعض البنود الواردة بالقوائم المالية والتي لا تستوعبها الملاحظات الهامشية ومع أن المعلومات الواردة بها لا يتم إعدادها وفقا للمبادئ المحاسبية المتعارف عليها، إلا أنها قد تكون ذات منفعة لمتخذي القرارات.⁶

5- المعلومات الموجودة بين الأقواس

— الإفصاح المحاسبي ودوره في تنشيط سوق الأوراق المالية مع الإشارة إلى حالة الجزائر —

وذلك لتوضيح بعض الأرقام الظاهرة في القوائم المالية التي يصعب فهم طرق احتسابها أو سبب ظهورها من قبل مستخدمين غير معنيين بالمحاسبة.

6- تقرير المراجع الخارجي

هذا التقرير ليس معدا للإفصاح، ولكنه يؤدي دوره كطريق للإفصاح من خلال إعطاء رأي محايد عن موضوعية وسلامة الأرقام الظاهرة بالقوائم المالية، وذلك بغرض تعزيز ثقة المستخدمين في المعلومات المنشورة.

7- الخانات المقارنة للقوائم المالية عن السنوات الماضية

تمكن من مساعدة مستخدمي القوائم المالية من إجراء مقارنة لمعرفة الاتجاهات.

8- وسائل أخرى مكملّة

كخطاب رئيس مجلس الإدارة.

9- الرسوم البيانية الإحصائية

مناقشة وضع الاقتصاد بشكل عام والصناعة والمنافسة التي تتعرض لها المؤسسة.

رابعاً - أهداف الإفصاح المحاسبي

يهدف الإفصاح المحاسبي إلى ما يلي:⁷

- وصف العناصر المعترف بها وتقديم المقاييس ذات العلاقة بهذه العناصر بخلاف المقاييس المستخدمة في القوائم المالية مثل تقدير القيمة العادلة لبنود الميزانية.
- وصف العناصر غير المعترف بها وتقديم مقاييس مفيدة لهذه العناصر، مثل مبلغ الضرائب المؤجلة وغير المعترف بها ووصف الضمانات التي على المؤسسة مقابل الديون.

— الإفصاح المحاسبي ودوره في تنشيط سوق الأوراق المالية مع الإشارة إلى حالة الجزائر —

- توفير معلومات لمساعدة المستثمرين والدائنين لتقييم المخاطر والاحتمالات للعناصر المعترف بها وغير المعترف بها.
- تقديم المعلومات المهمة التي تسمح لمستخدمي القوائم المالية بعمل المقارنات بين السنوات.
- تقديم معلومات عن التدفقات النقدية المستقبلية الداخلة والخارجة.
- مساعدة المستثمرين لتقييم العائد على استثماراتهم.

خامسا- متطلبات وقواعد وأقسام الإفصاح المحاسبي في سوق الأوراق المالية

الإفصاح المحاسبي له تأثير كبير على زيادة تنشيط سوق الأوراق المالية، إلا أن تحقيق ذلك يتطلب مراعاة المتطلبات والمقومات الأساسية للإفصاح المحاسبي، واحترام قواعده في سوق الأوراق المالية وفق ما تتطلبه المعايير المحاسبية من جهة، ومن جهة أخرى عمل الجهات المعنية على تعميق أهمية الإفصاح المحاسبي سواء بالنسبة للمؤسسة أو للمستثمرين.

1- متطلبات الإفصاح في سوق الأوراق المالية

ومن بين أهم المتطلبات ما يلي:⁸

- يجب أن يتضمن الإفصاح معلومات جوهرية دقيقة، وذات جودة يتم الإفصاح عنها بأسلوب يتفق مع معايير المحاسبية الدولية.
- القيام بعملية التدقيق السنوية عن طريق مدقق مستقل مؤهل بهدف تقديم تأكيد خارجي وموضوعي لمجلس الإدارة والمساهمين حول كيفية إعداد وعرض القوائم المالية.
- تكفل قنوات توزيع المعلومات بحصول مستخدمي هذه المعلومات في الوقت المناسب.

— الإفصاح المحاسبي ودوره في تشييط سوق الأوراق المالية مع الإشارة إلى حالة الجزائر —

— يجب على المحللين والوسطاء وغيرهم ممن يقدمون النصح للمستثمرين، الإفصاح عن أية أمور جوهرية قد ينشأ عنها تضارب في المصالح، قد يمس أمانتهم تجاه نصحهم، كما يجب عليهم أيضا الإفصاح عن الإجراءات المتبعة في إدارة هذا النزاع.

2- قواعد الإفصاح المحاسبي في سوق الأوراق المالية

- أهم ما تنص عليه قواعد الإفصاح في سوق الأوراق المالية ما يلي:⁹
- تلتزم المؤسسة المفيدة في البورصة بالإفصاح عن مركزها المالي، واحترام كل متطلبات الإفصاح المنصوص عليها في المعايير الدولية للتقارير المالية، ويتم هذا الإفصاح بصفة دورية (سنويا وربع سنويا).
- تلتزم المؤسسة المقيدة في البورصة بإعلام هيئات البورصة بأي أحداث هامة تؤثر في نشاطها وفي مركزها المالي أو أي أحداث تؤثر على التداول أسهمها، ويتم الإفصاح عن ذلك في موعد يسمح بنشر هذه الأحداث على شاشات التداول فورا أو قبل أول جلسة تداول موالية لوقت وقوع الأحداث، وفي أول عدد للنشرة الدورية التي تنشرها البورصة بعد هذه الأحداث.
- تلتزم المؤسسة باتخاذ الإجراءات اللازمة لضمان سرية البيانات المالية ومنع تسرب أي معلومة، سواء بقصد أو بدون قصد، قبل إعلانها والإفصاح عنها لكافة المتعاملين في سوق الأوراق المالية.
- يتم نشر الأحداث الهامة بالتنسيق بين المؤسسة وهيئات البورصة، ولا يتم النشر أثناء التداول ما لم تكن المعلومات واجبة النشر، وفي حالة الأحداث الهامة يتم إيقاف التعامل على الورقة المالية لمدة يحددها رئيس البورصة على أن لا تزيد عن ساعة.

— الإفصاح المحاسبي ودوره في تشييط سوق الأوراق المالية مع الإشارة إلى حالة الجزائر —

- تلتزم المؤسسة الإجراءات الكفيلة لضمان سرية البيانات المالية ومنع تسريب أية معلومات سواء بقصد أو بغير قصد قبل إعلانها والإفصاح عنها للمتعاملين في السوق.

3- أقسام الإفصاح في سوق الأوراق المالية

يمكن تقسيم الإفصاح في سوق الأوراق المالية حسب نوع البيانات والتوقيت كما يلي:¹⁰

3-1- من حيث نوع البيانات

وينقسم إلى:

- إفصاح مالي: يقتضي نشر المعلومات التي تعكس المركز المالي للمؤسسة في وقت معين.
- إفصاح غير مالي: ويعلق بنشر المعلومات حول نشاط المؤسسة، حجم إنتاجها، خططها التسويقية، مكانتها في القطاع الذي تنشط فيه، كما يتضمن أيضا معلومات حول مجلس الإدارة والمدراء وخبراتهم المهنية.

3-2- من حيث التوقيت

وينقسم إلى:

- إفصاح فوري: ويتمثل في الإفصاح الآني عن كافة الأحداث الجوهرية الطارئة، والتي من شأنها التأثير على سعر الورقة المالية، ويتم ذلك فور حدوث الحدث، حتى لا تكون هناك فرصة لاستغلال تلك المعلومات من قبل أطراف دون سواهم.
- إفصاح دوري: ويعني نشر المعلومات المالية بصفة دورية حسب ما تنص عليه اللوائح الداخلية للسوق، ويشترط أن تكون المعلومات المالية معدة وفقا لمعايير.

— الإفصاح المحاسبي ودوره في تنشيط سوق الأوراق المالية مع الإشارة إلى حالة الجزائر —

— إفصاح شامل: وسيتم توفير المعلومات من خلال نشرات أو مذكرات المعلومات التي تعد بمناسبة الاكتتاب أو الطرح العام بالإصدار.

سادسا - أهمية الإفصاح المحاسبي وعلاقته بسوق الأوراق المالية

يؤدي الإفصاح المحاسبي في مجال الاستثمارات المالية وفي أسواق الأوراق المالية تحديدا، دورا كبيرا في رفع قيمة الاستثمارات المالية وتنشيط بيئتها، حيث أصبح التوسع في الإفصاح المحاسبي المحرك الأساسي لسوق الأوراق المالية، من خلال الآتي:

— توفير معلومات ملائمة

تساعد المستثمرين على

اتخاذ قراراتهم على أسس

سليمة، من أجل تحسين

الأداء الاستثماري في

سوق الأوراق المالية،

فردة فعل أي مستثمر

تجاه الأوراق المالية

لمؤسسة معينة، إنما هو

نتيجة لما يفصح له من

معلومات عن هذه

المؤسسة، وتوقعاته عن

العوائد التي يحصل عليها

في حالة إقدامه على

الاستثمار.

— الإفصاح المحاسبي ودوره في تنشيط سوق الأوراق المالية مع الإشارة إلى حالة الجزائر —

- ضمان الشفافية المطلوبة

في التعامل البورصي

وحماية المستثمرين في

سوق الأوراق المالية،

بهدف القضاء على

ظاهرة عدم العدالة في

الحصول على

المعلومات، بالتالي

تخفيض درجة عدم تماثل

المعلومات حتى لا يتسنى

لأطراف معينة تحقيق

عوائد غير عادية.

- التوسع في الإفصاح

المحاسبي من قبل

المؤسسات يخفض من

الأعباء التي يتحملها

المستثمرون في سبيل

حصولهم على

المعلومات، كما يسمح

لهم بمعرفة العوائد

والمخاطر المرتبطة بقرار

استثمارهم، وهذا ما يؤدي

إلى تشجيع المستثمرين

على الإقبال على

— الإفصاح المحاسبي ودوره في تنشيط سوق الأوراق المالية مع الإشارة إلى حالة الجزائر —

الاستثمار في سوق
الأوراق المالية.

— توفير معلومات محاسبية
للمستثمرين تمكنهم من
التنبؤ بالتغيرات في
الأرباح المستقبلية، وكذا
المقارنة بين القطاعات
الخاصة بالمؤسسات
المدرجة في سوق الأوراق
المالية ذات الأنشطة
المتماثلة وبالتالي حسن
اختيار استثماراتهم.¹¹

— مساعدة المستثمرين في
اتخاذ قراراتهم المتعلقة
بالاستثمار في سوق
الأوراق المالية، بما يتيح
من المعلومات المحاسبية
التي تساعد على تقييم
التدفقات المستقبلية
المتوقعة، والمخاطر
المرتبطة بها. مما يؤدي
في النهاية إلى اتخاذ
قرارات استثمارية صائبة

— الإفصاح المحاسبي ودوره في تنشيط سوق الأوراق المالية مع الإشارة إلى حالة الجزائر —

تتعرض بالإيجاب على

سوق الأوراق المالية.¹²

— تخفيض درجة التأكد فيما

يتعلق بالقرارات

الاستثمارية للمستثمرين،

من خلال توفير

المعلومات المحاسبية

الصادقة والموثوقة، والتي

تقدمها لهم المؤسسات

المدرجة في سوق الأوراق

المالية، حيث تساعد هذه

المعلومات المستثمرين في

اتخاذ قراراتهم، وهذا ما

يعزز الثقة لديهم،

وبالتالي تشجيعهم على

الاستثمار في سوق

الأوراق المالية.

— يعمل الإفصاح المحاسبي

على حماية المستثمرين

في سوق الأوراق المالية

من الممارسات غير

القانونية كتنسريب

المعلومات أو استخدام

معلومات داخلية غير

— الإفصاح المحاسبي ودوره في تنشيط سوق الأوراق المالية مع الإشارة إلى حالة الجزائر —

متاحة للمستثمرين، أو
غيرها من الممارسات
التي تزيد من درجة عدم
استقرار سوق الأوراق
المالية، وتحول دون
تحقيق وظيفته الرئيسية
كأداة لتعبئة المدخرات
وتوجيهها نحو
الاستثمارات الصحيحة.¹³

— يسمح الإفصاح
المحاسبي بتحقيق العدالة
في سوق الأوراق المالية
من خلال إتاحة فرص
استثمارية متساوية لكل
من يرغب في الاستثمار
فيها، وذلك من أجل تقليل
فرص المتاجرة المتأنية
من خلال الاعتماد على
المعلومات الداخلية من
أجل تحقيق أرباح على
حساب باقي المستثمرين.

سابعاً - المعلومات الواجب نشرها عند الدخول إلى سوق الأوراق المالية
بالجزائر

— الإفصاح المحاسبي ودوره في تنشيط سوق الأوراق المالية مع الإشارة إلى حالة الجزائر —

على كل مؤسسة تريد الدخول إلى السوق المالية إما للتسعيرة الأولى أو لإصدار أوراق مالية جديدة، أن تقدم مبدئياً وثيقة إعلامية للسلطات البورصية وتخضع هذه الوثيقة قبل أن تقدم للجمهور الواسع لتأشيرة لجنة تنظيم ومراقبة عمليات البورصة وتحمل هذه الوثيقة اسم البيان الموجز للمعلومات وبعد منح اللجنة تأشيرتها تلجأ المؤسسة لنشر وثيقة أبسط من الوثيقة الأولى تسمى النشرة الإعلامية وهي موجهة لإعلام الأشخاص الذين يريدون الاستثمار.

1- نوعية المعلومات الواجب نشرها

عند الإصدار لدى الدخول يكون للمؤسسة وجود طبيعي وقانوني وهناك حالتان إما أن تطلب المؤسسة الدخول لأول مرة إلى السوق المالي لإصدار الأوراق المالية أو أن للمؤسسة أوراقا مالية مسعرة وتريد إصدار أوراق مالية أخرى، المعلومات الواجب نشرها تتعلق خصوصا بالمصدر ووصف العملية.¹⁴

1-1- المعلومات الخاصة بالمصدر

وهي معلومات عامة مثل الاسم التجاري المقر الاجتماعي، رقم التسجيل في السجل التجاري الشكل القانوني للمؤسسة مع وصف قانونها الأساسي، إضافة إلى هذا هناك معلومات خاصة برأسمال المؤسسة من حيث تكوينه، توزيعه وتحركاته.

1-2- المعلومات الخاصة بالعملية

في حالة إصدار الأسهم، يجب تقديم القرارات التي تعتبر أصل الإصدار. والمعلومات المقدمة في هذه العملية تتمثل في وصف الأوراق المالية المصدرة من حيث المبلغ السعر، والعائد المنتظر من هذا الإصدار، إضافة إلى زمان ومكان الاكتتاب، شروط تسليم الأسهم والحق بالتمتع الذي تمنحه هذه الأوراق.

— الإفصاح المحاسبي ودوره في تنشيط سوق الأوراق المالية مع الإشارة إلى حالة الجزائر —

وفي حالة إصدار السندات، كما هو الحال في عملية إصدار الأسهم، يجب تقديم القرارات التي تعتبر أصل الإصدار إضافة إلى المعلومات التي تصنف السندات المصدرة من حيث العدد، القيمة الاسمية شكل وصنف السندات سعر الإصدار، وما دام عائد السندات ثابت، يقدم معدل الفائدة المعروض تاريخ دفع الأرباح، مدة الاستهلاك وطريقة التسديد. في حالة إصدار السندات القابلة للتحويل تتمثل المعلومات الواجب تقديمها في تاريخ الدخول واسم الوسيط في عمليات البورصة المكلف بالدخول، إضافة إلى كل المعلومات الضرورية لوصف الأوراق المالية المصدرة.

1-3- معلومات أخرى

إذا تعلق الأمر بوصف النشاط الممارس من قبل المؤسسة ومكانتها في السوق المالية عليها أن توضح نقطتين مهمتين هما: قيامها ببعض التعديلات التي سمحت لها بالتطور في الآونة الأخيرة واندماجها كفرع في مؤسسة أخرى خاصة إن كانت هذه الأخيرة هي أصل الإصدار، أما إن وجب وصف المؤسسة وصفا دقيقا من حيث الوضعية المالية يجب عرض الحسابات المدعمة، حسابات النتائج، الميزانية، جداول الإيرادات والنفقات، جداول تخصيص النتائج لكل دورة من الدورات الثلاث من الدورات الأخيرة، إذا كانت المؤسسة مسعرة من قبل فعلها وصف أوراقها المالية المسعرة في السوق المالي (عددتها، أرباحها، مدة تقادمها) وأخيرا يجب تقديم وصف موجز لأعضاء الإدارة المقررين والمراقبين إضافة إلى شهادات الأعضاء المسؤولين على وضع البيان الموجز للمعلومات.

2- حالة التأسيس مع الدعوة العامة للادخار

— الإفصاح المحاسبي ودوره في تشييط سوق الأوراق المالية مع الإشارة إلى حالة الجزائر —

في هذه الحالة المؤسسة ليس لها وجود طبيعي وشخصها المعنوي مؤقت لأن النصوص المسيرة لها هي الوحيدة التي أعدت من قبل المجلس التأسيسي في انتظار جمع رأس المال من أجل إصدار دعوة عامة للادخار. وتتمثل المعلومات الواجب تقديمها للجنة تنظيم ومراقبة عمليات البورصة في:

2-1 - معلومات خاصة بالمؤسسة

أولا يجب إرسال المعلومات الواصفة للمؤسسة وتتمثل في تاريخ ومكان وضع مشروع النصوص التأسيسية، اسمها التجاري، اسمها التجاري ومقرها الاجتماعي، شكلها القانوني، مدة حياتها، قيمة رأسمالها والقانون المطبق عليها، إضافة إلى سياستها الإعلامية، أما النوع الثاني من المعلومات فيتعلق بتسيير المؤسسة مثل كيفية توزيع الأرباح، طرق تنظيم وعمل المجالس العامة، وأخيرا هناك معلومات تتعلق باسمها الإداريين والمسيرين الذين حضروا في المجلس العام التأسيسي وكذا أسماء المحافظين لدى الحسابات المنتظرين وأخرى تتمثل في الأهداف المنتظرة من إنشاء هذه المؤسسة، قطاع نشاطها، وصف لأهم منشآتها وعمالها حجم الإنتاج المنتظرة وكذا رقم الأعمال والنتائج إضافة إلى استراتيجيتها المستقبلية.

2-2 - معلومات خاصة بالأسهم المصدرة

في حالة تأسيس المؤسسة مع دعوة عامة للادخار، تكون المعلومات الواجب نقلها على هذه الأوراق أقل من تلك التي يجب نقلها في حالة الإصدارات العادية نظرا لطبيعة هذا الإصدار أين تنتظر المؤسسة جمع الأموال لتكوين رأسمالها من بين هذه المعلومات نجد مبلغ الإصدار، عدد الأوراق المصدرة، القيمة الاسمية، شكل وفئة الأوراق المصدرة، سعر الإصدار، العائد الإجمالي والعائد الصافي المتوقعان، تكلفة وفترة الاكتتاب وكذا حق التمتع بالأوراق الجديدة. إضافة إلى هذا نجد اسم وعنوان الموثق

— الإفصاح المحاسبي ودوره في تنشيط سوق الأوراق المالية مع الإشارة إلى حالة الجزائر —

أو البنك أو الطرف الذي له الصلاحية في جمع الأموال المتحصل عليها من الاكتتاب.

2-3- معلومات إضافية

هناك صنفان آخران من المعلومات الواجب تقديمها، الأول مرتبط بالأشخاص المسؤولين عن إعداد البيان الموجز والثاني يصف الإسهام الكيفي (*APPORT EN NATURE*) فيما يخص الصنف الأول يجب التعريف بالأشخاص المؤسسين (الاسم، اللقب، الجنسية). إذا كان المؤسس شخصا طبيعيا يجب تحديد نشاطاته الأساسية، أما إن كان شخصا معنويا يجب إعطاء تسميته، تحديد مقره الاجتماعي وكذا طبيعة نشاطه، على الأشخاص المعدون للبيان إلحاق إمضاءاتهم، أما في الصنف الثاني فيجب تقديم المعلومات التالية إلا في حالة المساهمة العينية وتتمثل في:

- معلومات خاصة بالمساهمات: تقدم قائمة المساهمات العينية وإسهام كل مؤسس.
- معلومات خاصة بعمليات المساهمة وتتمثل في دوافع المساهمة، الجوانب القانونية لهذه العملية مثل تاريخ المباحثات، أسماء المحافظين لدى المساهمة، عدد الأسهم المقدمة مقابل هذه المساهمات وهذا إسنادا على قيمتهم في تاريخ إيداعهم وتحديد الطريقة التي تم بها حسابهم.

3- شكل نشر المعلومات عند الدخول إلى سوق الأوراق المالية

على المؤسسة تقديم وثيقتين أساسيتين تتضمنان جميع المعلومات المذكورة أعلاه وهذا حتى يتعرف عليها كل من يرغب في الحصول على أوراقها المالية وتتمثل هاتين الوثيقتين في البيان الموجز للمعلومات (*La Notice D'information*) والنشرة الإعلامية (*Le Prospectus*)

3-1- البيان الموجز للمعلومات

— الإفصاح المحاسبي ودوره في تنشيط سوق الأوراق المالية مع الإشارة إلى حالة الجزائر —

على المؤسسة المصدرة للأوراق المالية إعداد البيان الموجز للمعلومات في الوقت الذي تطلب فيه الدخول إلى السوق المالي أو إصدار أوراقها المالية. حيث يودع الطلب لدى لجنة تنظيم ومراقبة عمليات البورصة التي تستعملها لقياس درجة شفافية المؤسسة. بعد دراسة البيان الموجز للمعلومات يمكن للجنة منح المؤسسة تأشيرة الدخول أو رفضها أو أن تطلب منها أن توفر لها معلومات أكثر، الإشهار بالبيان الموجز للمعلومات العامة مرهون بتقديم لجنة تنظيم ومراقبة عمليات البورصة لتأشيرتها، وانطلاقاً من هذا الوقت يمكن لكل شخص راغب في الحصول على المعلومات المتعلقة بالإصدار الاقتراب من الوسيط المكلف بالدخول الذي بحوزته نسخ من البيان الموجز للمعلومات.¹⁵

3-2- النشر الإعلامي

النشرة الإعلامية موجهة للجمهور الكبير وهي وثيقة مبسطة مقارنة بالبيان الموجز للمعلومات وهي تتضمن كل المعلومات التي يحتاجها مكتب الأوراق المالية للتعرف أكثر على المؤسسة المصدرة ولا تعد هذه النشرة إلا بعد حصول المؤسسة على موافقة اللجنة.

يتضمن كل من البيان الموجز للمعلومات والنشرة الإعلامية كل المعلومات الخاصة بالمؤسسة المصدرة وكل نشاطاتها وكذا العوامل المؤدية إلى اتخاذ قرار الإصدار ومعلومات خاصة بالمقاول والحاملين الأساسيين للأوراق المالية والمسيرين الأساسيين للعمليات المهمة إضافة إلى معلومات مالية، تصريحات وشهادات الأشخاص الذين بإمكانهم إمضاء الوثيقتين أو إحداهما والمعلومات الضرورية لوصف العرض المطروح في السوق.

ثامناً - الكشف المالية حسب النظام المحاسبي المالي

— الإفصاح المحاسبي ودوره في تنشيط سوق الأوراق المالية مع الإشارة إلى حالة الجزائر —

تهدف الكشوف المالية إلى إعطاء معلومات حول الوضعية المالية للمؤسسة وأدائها وكذلك التغير في وضعية الخزينة بهدف تلبية احتياجات كل مستعملها.

1- محتوى وعرض الكشوف المالية

كل كيان يدخل في مجال تطبيق النظام المحاسبي المالي يتولى سنويا إعداد كشوف مالية خاصة به.

والكشوف المالية الخاصة بالكيانات غير الصغيرة تشمل على ما يلي:

- ميزانية.
- حساب نتيجة.
- جدول تدفقات الخزينة.
- قائمة تغيرات الأموال الخاصة.
- ملحق يبين القواعد والطرق المحاسبية المستعملة، ويوفر معلومات مكملة للميزانية ولحساب النتيجة.
- وتكون الاعتبارات الواجب أخذها في الحسبان لإعداد وتقديم الكشوف المالية عن الإطار التصوري لنظام المحاسبة.
- ويحدد محتوى وطرق إعداد الكشوف المالية عن طريق التنظيم كما يلي:¹⁶

- يجب أن تعرض الكشوف المالية بصفة وفيه الوضعية المالية للكيان ونجاعته وكل تغيير يطرأ على حالته المالية، ويجب أن تعكس هذه الكشوف مجمل العمليات والأحداث الناجمة عن معاملات الكيان وآثار الأحداث المتعلقة بنشاطه.
- تضبط الكشوف المالية تحت مسؤولية المسيرين وتعد في أجل أقصاه أربعة (04) أشهر من تاريخ قفل السنة المالية المحاسبية، ويجب أن تكون متميزة عن المعلومات الأخرى التي قد ينشرها الكيان.

— الإفصاح المحاسبي ودوره في تنشيط سوق الأوراق المالية مع الإشارة إلى حالة الجزائر —

- تعرض الكشف المالية لزوما بالعملة الوطنية.
- توفر الكشف المالية معلومات تسمح بإجراء مقارنات مع السنة المالية السابقة.

كما يتضمن كل قسم من أقسام الميزانية، وحساب النتيجة، وجدول تدفقات الخزينة، إشارة إلى المبلغ المتعلق بالقسم الموافق له في السنة المالية السابقة.

كما يتضمن الملحق معلومات مقارنة تأخذ شكل سرد وصفي وعددي، وعندما يصبح من غير الممكن مقارنة أحد الأقسام العددية من أحد الكشف المالية مع المركز العددي من الكشف المالي للسنة المالية السابقة، بسبب تغيير طرق التقييم أو العرض، ويكون من الضروري تكيف مبالغ السنة المالية السابقة لجعل المقارنة ممكنة. وإذا كان من غير الممكن إجراء مقارنة بسبب اختلاف مدة السنة المالية أو لأي سبب آخر، فإن إعادة الترتيب أو التعديلات التي أدخلت على المعلومات العددية للسنة المالية السابقة تكون محل تفسير في الملحق حتى تصبح قابلة للمقارنة.

- مدة السنة المالية المحاسبية اثنا عشر (12) شهرا تغطي السنة المدنية. غير أنه يمكن السماح لكيان معين قفل السنة المالية في تاريخ آخر غير 31 ديسمبر في حالة ارتباطه بدورة استغلال لا تتماشى مع السنة المدنية. وفي الحالات الاستثنائية التي تكون فيها مدة السنة المالية أقل أو أكثر من اثني عشر (12) شهرا، كحالة إنشاء أو وقف الكيان أو حالة تغيير تاريخ القفل، يجب تحديد المدة المقررة وتبريرها.

- وتتضمن الكشف المالية تبيان المعلومات الآتية بطريقة دقيقة وواضحة:

— الإفصاح المحاسبي ودوره في تشييط سوق الأوراق المالية مع الإشارة إلى حالة الجزائر —

- تسمية الشركة، الاسم التجاري، رقم السجل التجاري للكيان المقدم للكشوف المالية.
- طبيعة الكشوف المالية (حسابات فردية أو حسابات مدمجة أو حسابات مركبة).
- تاريخ الإقفال.
- وتبين كذلك معلومات أخرى تسمح بتحديد هوية الكيان منها ما يلي:
- عنوان مقر الشركة، الشكل القانوني، مكان النشاط والبلد الذي سجلت فيه.
- الأنشطة الرئيسية، وطبيعة العمليات المنجزة.
- اسم الشركة الأم وتسمية المجمع الذي يلحق به الكيان عند الإقصاء.
- معدل عدد المستخدمين فيها خلال الفترة.

2- المعايير المحاسبية المحددة لمحتوى الكشوف المالية وكيفية

عرضها

وردت هذه المعايير في الباب الثاني من الملحق الأول للقرار المؤرخ في 26 جويلية 2008 والذي يحدد قواعد التقييم والمحاسبة ومحتوى الكشوف المالية وعرضها وكذا مدونة الحسابات وقواعد سيرها وهي:

2-1- معيار تعريف وتحديد الكشوف المالية

ورد محتوى هذا المعيار في الفصل الأول من الباب الثاني للملحق الأول للقرار المؤرخ في 26 جويلية 2008 المذكور سابقا، وذلك في نصوص الفقرات 210-1 حتى 210-5، وعالجت هذه النصوص ما يلي:

- الكشوف المالية الخاصة بالكيانات غير الصغيرة.
- إعداد وتقديم الكشوف المالية وفق الإطار التصوري للمحاسبة المالية.

— الإفصاح المحاسبي ودوره في تنشيط سوق الأوراق المالية مع الإشارة إلى حالة الجزائر —

- الموازنة بين المنافع الموفرة للمستعملين والتكاليف المحتملة عند إعداد وعرض الكشف المالية.
- المعلومات التي تحملها الكشف المالية ومسؤولية وتاريخ إصدارها.
- عرض مبالغ السنة المالية السابقة إلى جانب مبالغ السنة المالية الحالية بهدف إمكانية المقارنة.
- جعل المقارنة ممكنة في الملحق إذا تعذرت المقارنة على القوائم الأخرى.

أخذت نصوص هذا المعيار من نصوص المعيار المحاسبي الدولي (IAS1) (عرض القوائم المالية)

2-2- معيار محتوى وعرض الميزانية

ورد محتوى هذا المعيار في الفصل الثاني من الباب الثاني للملحق الأول للقرار المؤرخ في 26 جويلية 2008 المذكور سابقا، وذلك في نصوص الفقرات 1-220 حتى 5-220، وعالجت هذه النصوص ما يلي:

- عناصر الميزانية الدنيا الواجب عرضها من الأصول والخصوم.
- إظهار عناصر الأصول والخصوم الجارية وغير الجارية.
- المعلومات الأخرى التي تظهر في الميزانية أو الملحق مثل: معلومات عن الشركة الأم، الفروع، جهات أخرى مرتبطة بالمؤسسة، مبالغ للدفع والاستلام، وصف طبيعة وموضوع كل احتياط، عدد الأسهم التي يمتلكها الكيان أو فروعها، حقوق وامتيازات وتخفيضات متعلقة بالأسهم.
- المعلومات الواجب إظهارها في ميزانية البنوك والمؤسسات المالية المماثلة.
- لا تجرى مقاصة إلا على أسس قانونية.

— الإفصاح المحاسبي ودوره في تنشيط سوق الأوراق المالية مع الإشارة إلى حالة الجزائر —

أخذت نصوص هذا المعيار من نصوص المعيار المحاسبي الدولي (IAS1) (عرض القوائم المالية).

2-3- معيار محتوى وعرض حساب النتيجة

ورد محتوى هذا المعيار في الفصل الثالث من الباب الثاني للملحق الأول للقرار المؤرخ في 26 جويلية 2008 المذكور سابقا، وذلك في نصوص الفقرات 1-230 حتى 8-230، وعالجت هذه النصوص ما يلي:

- تعريف حساب النتيجة.
- المعلومات الدنيا الواجب إظهارها في حساب النتيجة، مثل: منتوجات الأنشطة العادية، المنتوجات المالية والأعباء المالية، النتيجة الصافية لكل سهم من الأسهم بالنسبة إلى شركات المساهمة، النتيجة الصافية للفترة قبل التوزيع، الضرائب والرسوم والتسديدات المماثلة، العناصر غير العادية (منتجات وأعباء)... إلخ.
- المعلومات الأخرى المكملة التي تظهر في حساب النتائج أو في الملحق، مثل: تحليل منتوجات الأنشطة العادية، مبلغ الحصص في الأسهم مصوتا عليها أو مقترحة والنتيجة الصافية لكل سهم بالنسبة إلى شركات المساهمة.
- إمكانية تقديم حساب النتائج حسب الوظيفة في الملحق.
- تقديم المنتوجات والأعباء الناتجة عن النشاط العادي والمؤثرة في نجاعة الكيان، في فصول خاصة.
- فصل النتيجة غير العادية عن النتيجة العادية.
- المعلومات الدنيا الواجب إظهارها في حساب نتيجة البنوك والمؤسسات المالية المماثلة.

أخذت نصوص هذا المعيار من نصوص المعيار المحاسبي الدولي (IAS1) (عرض القوائم المالية)

— الإفصاح المحاسبي ودوره في تنشيط سوق الأوراق المالية مع الإشارة إلى حالة الجزائر —

2-4- معيار محتوى وعرض جدول سيولة الخزينة

ورد محتوى هذا المعيار في الفصل الرابع من الباب الثاني للملحق الأول للقرار المؤرخ في 26 جويلية 2008 المذكور سابقا، وذلك في نصوص الفقرات 1-240 حتى 5-240، وعالجت هذه النصوص ما يلي:

- الهدف من جدول سيولة الخزينة
- فصل مداخل ومخارج الموجودات المالية الحاصلة من تدفقات الأنشطة العملياتية وتدفقات أنشطة الاستثمار وتدفقات أنشطة التمويل
- تقديم تدفقات الأموال الناتجة عن الأنشطة العملياتية إما بطريقة مباشرة أو غير مباشرة.

- تعريف الموجودات المالية.
- التدفقات المالية التي يمكن عرضها بمبلغ صاف.
- أخذت نصوص هذا المعيار من نصوص المعيار المحاسبي الدولي (IAS7) (جدول تدفقات الخزينة).

2-5- معيار محتوى وعرض جدول تغيرات الأموال الخاصة

ورد محتوى هذا المعيار في الفصل الخامس من الباب الثاني للملحق الأول للقرار المؤرخ في 26 جويلية 2008 المذكور سابقا، وذلك في نص الفقرة 1-250 التي عالجت ما يلي:

- تعريف جدول تغيرات الأموال الخاصة
- المعلومات الدنيا الواجب إظهارها في جدول تغيرات الأموال الخاصة والمتعلقة بالنتيجة الصافية للسنة المالية، تغيرات الطريقة المحاسبية وتصحيحات الأخطاء المسجل تأثيرها، توزيع النتيجة والتخصيصات المقررة خلال السنة المالية.

2-6- معيار محتوى وعرض ملحق الكشف المالية

— الإفصاح المحاسبي ودوره في تنشيط سوق الأوراق المالية مع الإشارة إلى حالة الجزائر —

ورد محتوى هذا المعيار في الفصل السادس من الباب الثاني للملحق الأول للقرار المؤرخ في 26 جويلية 2008 المذكور سابقا، وذلك في نصوص الفقرات 260-1 حتى 260-، وعالجت هذه النصوص ما يلي:

المعلومات الواجب إظهارها في الملحق والتي تخص:

— القواعد والطرق المحاسبية المعتمدة لمسك المحاسبة وإعداد الكشف

المالية (المطابقة للمعايير موضحة وكل مخالفة لها مفسرة ومبررة)

— مكملات الإعلام الضرورية لحسن فهم الميزانية وحساب

النتيجة، وجدول سيولة الخزينة وجدول تغير الأموال الخاصة.

— المعلومات التي تخص الكيانات المشاركة، والمؤسسات

المشتركة، والفروع أو الشركة الأم وكذلك المعاملات التي تتم

عند الاقتضاء مع هذه الكيانات أو مسيرها: طبيعة العلاقات،

نمط المعاملة، حجم ومبلغ المعاملات، سياسة تحديد الأسعار

التي تخص هذه المعاملات.

— المعلومات ذات الطابع العام أو التي تعني بعض العمليات

الخاصة الضرورية للحصول على صورة وافية.

— تكون الملاحظات الملحقة بالكشف المالية موضوع تقديم منظم،

وكل فصل أو باب من أبواب الميزانية، حساب النتيجة، وجدول

سيولة الخزينة، وجدول تغير الأموال الخاصة يحيل إلى الإعلام

المناسب له في الملاحظات الملحقة.

— إذا طرأت حوادث عقب تاريخ إقفال السنة المالية، ولم تؤثر في

وضع الأصل أو الخصم بالنسبة إلى الفترة السابقة للإقفال، فلا

ضرورة لإجراء أي تصحيح (تقويم) غير أن هذه الحوادث تكون

موضوع إعلام بها في الملحق إذا كانت ذات أهمية بحيث يمكن

— الإفصاح المحاسبي ودوره في تنشيط سوق الأوراق المالية مع الإشارة إلى حالة الجزائر —

أن يؤثر إغفالها في القرارات التي يتخذها مستعملو الكشف المالية، وحينئذ فإن الإعلام يبين ما يأتي:

- طبيعة الحادث.
- تقدير التأثير المالي أو الأسباب التي تجعل التأثير المالي لا يمكن تقديره.
- تقدم الكيانات التي تستعين بالإدخال العمومي الذي يوفر المعلومات الخصوصية الضرورية لمستعملي الكشف المالية من أجل:
- فهم النجاعة الماضية.
- تقييم الأخطار ومردودية الكيان.
- وفي هذا الإطار، تقدم على الخصوص، استنادا إلى كشفها المالية المدمجة، معلومات تخص:
- مختلف أنماط المنتجات والخدمات التابعة لنشاطها.
- مختلف المناطق الجغرافية التي تعمل فيها.
- يتعين على الكيانات الملزمة بنشر كشف مالية بسيطة أن تحترم في إعداد هذه الكشف، نفس طريقة التقديم في شكل مختصر عند الاقتضاء، ونفس المضمون، ونفس الطرق المحاسبية المقررة للكشف المالية لآخر السنة المالية.

الخاتمة

على الرغم من وجود بعض المحاولات لتنشيط سوق الأوراق المالية بالجزائر إلا أن هذه المحاولات كانت تنصب على الإطار التنظيمي والقانوني دون أن يكون هناك اهتمام بالمعلومات خاصة المحاسبية منها الواجب توافرها والتي يقوم على أساسها البيع والشراء الأمر الذي يؤدي في النهاية إلى تعديل السعر بما يعكس المعلومات الجديدة ويحقق هدف

— الإفصاح المحاسبي ودوره في تنشيط سوق الأوراق المالية مع الإشارة إلى حالة الجزائر —

التخصيص الكفاء للموارد المالية المتاحة.

على ضوء ما سبق يمكن إدراج التوصيات والاقتراحات كما هو مبين أدناه:

- تزويد هياكل البورصة بوسائل الاتصال الضرورية وربطها بشبكة معلوماتية تمكن مختلف المتعاملين من الاتصال ببعضهم البعض وبالبورصة بسهولة، الشيء الذي يؤدي إلى تخفيض التكاليف ويزيد من سرعة المعاملات وإنهاء الصفقات في وقتها المحدد مما يزيد من سيولة المعاملات.
- ضمان إفصاح إعلامي شفاف وعادل ينطوي على كل المعلومات الضرورية للمستثمر في الوقت المناسب وبالكيفية الملائمة والتكلفة المنخفضة، وعلى هذا الأساس ينبغي إجبار المؤسسات المسعرة بالبورصة على نشر معلومات دورية تتعلق بنشاطها ووضعيتها المالية حتى يتسنى للمستثمر الوقوف على حقيقة الأمور دون الانتظار إلى نهاية السنة المالية للحصول على معلومات سطحية.
- وضع القوانين التي تنظم سوق الأوراق المالية لمنع كل محاولات الغش واستغلال الأطراف للمعلومات الخاصة من أجل تحقيق عوائد غير عادية.
- الاهتمام بنشر المعلومات المحاسبية وإتاحتها للمستثمرين مثل المعلومات المتعلقة بعائد الورقة المالية ودرجة المخاطرة لها.
- الاهتمام بمهنة المحاسبة والمراجعة ووضع القوانين التي تنظمها، كون هذه المهن تساهم بدرجة كبيرة في توفير كل المعلومات المحاسبية المدققة والموثوق منها والتي تفيد المستثمرين في اتخاذ القرار.
- تنشيط سوق الأوراق المالية عن طريق زيادة نشر الوعي والثقافة

— الإفصاح المحاسبي ودوره في تنشيط سوق الأوراق المالية مع الإشارة إلى حالة الجزائر —

الاستثمارية من أجل زيادة حجم التعاملات في السوق المالية وتحقيق الكفاءة مما يستوجب قيام القنوات الإعلامية بدور فعال في هذا المجال.

- الاهتمام بعمليات تحليل القوائم المحاسبية من أجل مساعدة المستثمرين على فهم المعلومات التي تحتويها هذه القوائم.
- إنشاء هيئات إعلامية متخصصة لنشر المعلومات المحاسبية بين كل المتعاملين في السوق المالية بدون تمييز وإنشاء مكاتب خاصة من أجل تفسير وتبسيط كل المعلومات خاصة المحاسبية منها للمستثمرين.
- إعداد حملات إعلامية مستمرة موجهة إلى المستثمرين المرتقبين من أجل التعريف بالسوق المالية وكافة إجراءات التعامل المتعلقة بها.
- ضرورة إقناع مسؤولي المؤسسات المسعرة بالبورصة بأهمية المستثمر في الحصول على المعلومات بصفة دورية.
- إعداد مجموعة من البرامج التدريبية المتخصصة للمساهمة في إعداد عدد كاف من الصحفيين المتخصصين في عرض وتحليل الأخبار المالية، الأمر الذي يساهم في تقديم المعلومات الصحيحة وبالشكل الذي يساعد المستثمر على اتخاذ القرار المناسب.

الهوامش والمراجع

- مؤيد الفضل، "العلاقة بين الإفصاح المحاسبي وكل من حجم الشركة وأسعار أسهمها في السوق المالية ونوع نشاطها"، مجلة الإداري، سلطنة عمان، العدد 84، مارس 2001، ص: 57.¹
- رجب السيد راشد، دراسة تحليلية لإطار العلاقة بين البيئة والإفصاح المحاسبي مع دراسة اختبارية لمستوى كفاية متطلبات الإفصاح في جمهورية مصر العربية، رسالة قدمت لنيل شهادة دكتوراه في المحاسبة، كلية التجارة، جامعة الاسكندرية، 1999، ص: 33.²
- محمد أبو نصار، جمعة حميدات، معايير المحاسبة والإبلاغ المالي الدولية – الجوانب النظرية والعملية، عمان، 2008، ص: 05-04.³
- محمد المبروك أبو زيد المحاسبة الدولية وانعكاساتها على الدول العربية، ابنزك للطباعة والتوزيع، القاهرة، 2011، ص: 583-585.⁴
- أمين السيد أحمد لطفي، نظرية المحاسبة، الدار الجامعية، مصر، 2005، ص: 493.⁵
- محمد المبروك أبو زيد، مرجع سابق، 2011، ص: 584.⁶
- Belkaoui Ahmed, Accounting Theory, Fifth Edition, Thomson Learning, London, 2004, p:266.⁷
- Mourad LO, « Bonne gouvernance et information statistique :un défi pour le secteur privé», 3eme réunion du comité de l'information du développement, Addis-Abeba, Ethiopie, 10-17 Mai 2003,p4.⁸
- www.uneca.org/codi/documents, Consulter le 25/05/2009
- محمد طارق يوسف، الإفصاح والشفافية كأحد مبادئ حركة الشركات ومدى ارتباطهما بالمعايير المحاسبية، مؤتمر الإصلاح الاقتصادي من أجل الإصلاح الاقتصادي والهيكل، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، القاهرة، 23/19 نوفمبر 2006، ص: 19-20.⁹
- أشرف شمس الدين، أسس الاستثمار في الأسهم وأساليب الوقاية من مخاطر الأسواق المالية، ورقة عمل قدمت خلال الندوة المنظمة من طرف هيئة سوق الأوراق المالية والسلع، أبوظبي، الإمارات العربية المتحدة، 2005، ص: 25.¹⁰
- أحمد محمد زين خوري، دور المحاسبين ومراقبي الحسابات في اتخاذ القرارات الإدارية وتنمية موارد المؤسسة، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، أبو ظبي، الإمارات العربية المتحدة، 2006، ص: 43.¹¹
- نفس المرجع أعلاه، ص: 43.¹²
- اطلع عليه www.aleqt.com محمد إبراهيم السقا، لماذا الإفصاح والشفافية في البورصة؟، صحيفة الاقتصادية السعودية بتاريخ: 2013-03-25.¹³
- تعليمية لجنة تنظيم ومراقبة عمليات البورصة رقم 97-03 المؤرخة بـ 1999/12/23.¹⁴
- تعليمية لجنة تنظيم ومراقبة عمليات البورصة رقم 97-03 المؤرخة بـ 1997/11/30.¹⁵
- المواد من 26 إلى 30 من القانون 07-11 المؤرخ في 25 نوفمبر 2007 المتضمن النظام المحاسبي المالي.¹⁶
- الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد رقم 47 القانون رقم 07-11 المؤرخ في 25 نوفمبر 2007 المتضمن النظام المحاسبي المالي.
- ميثاق الحكم الراشد للمؤسسات في الجزائر، 2007.